الأمم المتحدة

A/62/561–S/2007/692

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 December 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ٨٧ من جدول الأعمال
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه الرسالة الموجهة إلى سعادتكم من منوشهر متكي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بشأن تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآخر تقرير واستنتاجات قدمتها الوكالة في هذا الصدد.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد **خازائي**
السفير
الممثل الدائم

051207 051207 07-62219 (A)

مرفق الرسالتان المتطابقتين المؤرختين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الوارد في الوثيقة GOV/2007/58 الذي قُدم في ضوء خطة العمل الموضوعة مؤخرا والمتفق عليها بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة لحل المسائل المعلقة والذي شدد فيه مدير عام الوكالة على أن ''الوكالة استطاعت أن تستنتج أن الإجابات التي قدمتها إيران بشأن برنامجي الطرد المركزي P-1 و P-2 السابقين والمعلنين تتوافق والنتائج التي توصلت إليها الوكالة''، وبالتالي، وعلى أساس هذه النتيجة، تكون هذه المسألة التي هي من أبرز المسائل المعلقة التي استخدمتها بعض البلدان كذريعة لإحالة المسألة النووية الإيرانية السلمية بصورة غير مشروعة إلى مجلس الأمن، قد حُلت، وأود أن ألفت انتباه سعادتكم إلى ما يلي:

إن إحالة البرنامج النووي الإيراني السلمي إلى مجلس الأمن شكلت، منذ البداية، انتهاكا واضحا لأحكام النظام الأساسي للوكالة، ولا سيما الفقرة جيم من المادة ١٢. وتنص هذه الفقرة، على أن مسؤولية تحديد عدم امتثال الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتعهداتها تقع على عاتق مفتشي الوكالة، الذين يقدمون تقريرا عن أي حالة عدم امتثال للمدير العام للوكالة الذي يقوم، بناء على ذلك، بإحالة التقرير إلى مجلس المحافظين. وفي هذا السياق، لم ترد إشارة في أيٍ من تقارير الوكالة تدل على أي حالة عدم امتثال من جانب إيران أو على أي تحويل في أنشطتها السلمية، وهما ما يشكلان الشرطين اللازمين لكي يقرر مجلس المحافظين إحالة مثل هذه المسائل إلى مجلس الأمن. بل على العكس من ذلك، لطالما شدد المدير العام للوكالة على عدم تحويل المواد النووية والأنشطة المعلنة في جمهورية إيران الإسلامية، وأقر بأن ''الوكالة قد تمكنت من التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة في إيران''. وشدد مدير عام الوكالة المحترم السيد البرادعي أيضا، مرارا وتكرارا، على أن برنامج إيران النووي السلمي ليس له أي بعد عسكري؛ ولهذا السبب بالتحديد، دأب المسؤولون ووسائط الإعلام في النظام الإسرائيلي وكذلك دعاة الحرب في الولايات المتحدة، على مهاجمته.

ولا تجد جمهورية إيران الإسلامية صعوبة في توخي الشفافية فيما يتعلق بأنشطتها النووية، وفي هذا السياق، كانت سياسة جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بالتعامل مع الوكالة، وستبقى، قائمة أساسا على التعاون والشفافية. وبغية إزالة أي لبس ودحض أي

ادعاءات بشأن برنامجها النووي السلمي، أثبتت جمهورية إيران الإسلامية حتى الآن أنها تتحلى بقدرٍ كبيرٍ من حسن النية الحسنة والصبر، حتى أنها تجاوزت ما تعهدت به من التزامات بموجب المعاهدة في مجال تعاونها مع الوكالة ومع الأطراف الأخرى ذات العلاقة عن طريق اتخاذها تدابير لبناء الثقة. وإن إتاحة إيران للوكالة فرصة إجراء جولات تفتيش يتجاوز قوامها ٢ ٥٠٠ شخص/يوم، والتعليق الطوعي لجميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب، والتوقيع على البروتوكول الإضافي وتنفيذه طوعا، وإتاحة إمكانية الوصول الكامل وغير المحدود إلى جميع موادها ومنشآتها النووية وفقا للبروتوكول الإضافي وحتى الوصول إلى المواقع العسكرية، وتقديم أكثر من ١ ٠٠٠ صفحة من الإعلانات الأولية وفقا للبروتوكول الإضافي، والمبادرة التي اقترحها رئيس جمهورية إيران الإسلامية في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ حيث عرض إمكانية مشاركة الشركات والبلدان الأجنبية في أنشطة التخصيب في إيران، ليست إلا بعض الأمثلة عن أنشطة إيران وتعاونها في هذا الصدد.

لكن هذا النهج البناء قوبل للأسف بردود غير ملائمة وغير منصفة. فقد حاولت بعض البلدان التي تحركها دوافع سياسية جاهدة لتحول هذه المسالة عن مسارها القانوني وتفرض إرادتها السياسية على الوكالة عن طريق مجلس الأمن، بهدف حرمان إيران من حقوقها القانونية وغير القابلة للتصرف المتعلقة باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وعلى الرغم من التدابير ذات الدوافع السياسية التي اتخذتها بعض البلدان وأدت إلى حالة جمود وانقطاع في المفاوضات، أعربت إيران مرة أخرى عن حسن نيتها عن طريق عرض مبادرة جديدة لحل المسائل المعلقة، حظيت بدعم الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي. ووافقت إيران، معبرة بذلك على حسن نيتها، على معالجة أولى المسائل المعلقة، مسألة البلوتونيوم، حتى قبل وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل مع الوكالة. وتجدر الإشارة أن الولايات المتحدة لطالما حاولت أن تجعل من هذه المسألة قضية سياسية كبرى، ودأبت أثناء السنوات الأربع الماضية، على وصفها في اجتماعات مجلس محافظي الوكالة بما يُسمى ''الدليل على الخطر الذي يمثله السلاح النووي الإيراني القائم على البلوتونيوم''. وثبت أيضا بطلان هذا الادعاء، ذلك أن الوكالة صدقت، نتيجة للمفاوضات التقنية المكثفة، على إعلانات إيران السابقة في هذا الصدد وأعلنت تسوية هذه المسألة.

أما فيما يتصل بالمسألة المعلقة الثانية، أي برنامجي الطرد المركزي P-1 و P-2، فقد عُقدت اجتماعات عديدة تقنية وعلى مستوى الخبراء بين إيران والوكالة في طهران. وكانت نتيجة هذه المفاوضات أن خلُص السيد البرادعي في تقريره الصادر مؤخرا إلى أن ''الوكالة تمكنت من الاستنتاج أن الإجابات التي قدمتها إيران بشأن برنامجي الطرد المركزي P-1 و P-2 تتوافق والنتائج التي توصلت إليها الوكالة''. وفي الواقع، فمن خلال التوصل إلى

هذا الاستنتاج، تكون أبرز المسائل المعلقة فيما يتعلق بأنشطة إيران النووية قد حُلت والغموض قد زال. ويكتسب حل هذه المسألة أهمية كبرى، ذلك أن الصلة بين أجهزة الطرد المركزي وبين برنامج التخصيب كانت هي الدافع وراء الادعاءات الباطلة القائلة بأنه قد يكون لدى إيران برنامج نووي سري ذو طبيعة غير سلمية. وبات واضحا الآن أن هذه الادعاءات لا أساس لها إطلاقا. وفي الواقع، كانت جمهورية إيران الإسلامية قد أعلنت منذ البداية موقفها المبدئي من هذه الادعاءات الباطلة؛ ولكن اليوم وبعد أن مارست إيران ضبط النفس لسنوات، باتت صحة بياناتها جلية أمام المجتمع الدولي بأسره.

وتتعلق المسألة الثالثة المعلقة بوثيقة معدن اليورانيوم، التي قامت إيران بناء على طلب من الوكالة، بتقديم نسخة منها للوكالة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الوكالة وإيران، وبعد تسليم النسخة المذكورة، يكون ملف هذه المسألة قد أُغلق.

وجمهورية إيران الإسلامية متأكدة أن المسائل الثلاث المتبقية ستُحل أيضا، وسيتضح للجميع، على الرغم من الدعاية الضخمة والضوضاء التي أثارتها بعض البلدان، أن برنامج إيران النووي سلمي تماما وما يُسمى بالشواغل التي أثارتها تلك البلدان القليلة ليست إلا مزاعم وادعاءات باطلة.

إن هذه التدابير الهامة المتخذة والتقدم الملحوظ المحرز في حل المسائل المعلقة وفي إزالة أوجه الغموض، تؤكد مرة أخرى، صحة موقف إيران، وبطلان مزاعم تلك البلدان التي تحاول، متذرعة ”بالشواغل المتصلة بعدم الانتشار“، أن تحرم الأمة الإيرانية من حقوقها غير القابلة للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وتؤكد الاستنتاجات التي توصلت إليها الوكالة أن أنشطة إيران النووية كانت شفافة تماما وأن البيانات التي قدمتها إلى الوكالة كانت صحيحة. وبالتالي، فإن الإعراب عن هذه الشواغل التي تفتقر إلى المبررات أو اللجوء إلى الدعاية والحملات السياسية أمر لا يمكن تبريره، كما أنه لا يمكن أن يقوم على أساس تقني وقانوني.

وأود أن أشير إلى أنه في بداية المفاوضات بين إيران والوكالة، وصل الأمر ببعض البلدان إلى التشكيك في فائدة هذه المفاوضات وكذلك بعزم إيران على تنفيذ خطة العمل المذكورة في الوقت المحدد. وما وضع مشروع خطة العمل في ٤٠ يوما، أي أثناء فترة تقل بكثير عما كان متفقا عليه من قبل، وحل إحدى المسائل المعلقة البارزة المتصلة بالماضي وهي مسألة البلوتونيوم، وأيضا حل المسائل المتصلة بالحاضر في وقت تجري فيه المفاوضات لوضع

الصيغة النهائية لخطة العمل، إلا دليل على جدية إيران في المضي قدما في هذه المبادرة. وأثبتت هذه المبادرات أيضا أن ادعاءات تلك البلدان لا تستند إلى أي أساس.

وتبين نتائج الإجراءات التي اتخذها إيران وكذلك الاستنتاجات التي توصلت إليها الوكالة، مرة أخرى وبوضوح، أنه لم يكن هناك أساس قانوني منذ البداية لإحالة المسألة النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن، وبالتالي، لم يعد هناك ما يبرر نظر المجلس في هذه المسألة. وفي الواقع، لقد جرى تمهيد الطريق لكي لا يجري التعامل مع هذا المسألة إلا من جانب الوكالة بدون أي تدخل من المؤسسات السياسية والأمنية. وبالفعل، يُطرح سؤال مهم في هذا السياق ألا وهو: لماذا تواصل بعض البلدان التأكيد على متابعة هذه المسألة عبر الطرق غير المشروعة في حين يجري إعلام جميع البلدان بشفافية ببرنامج إيران وطبيعته السلمية عن طريق الوكالة؟ إن هذا يدل بوضوح على أن هذه البلدان لا تبحث، كما تزعم، عن الشفافية فيما يتعلق بأنشطة إيران النووية، علما بأن مزاعمها تفتقر إلى الأساس القانوني الصحيح، بل تسعى إلى تحقيق أهداف وأغراض أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه لزام على مجلس الأمن أن يركز انتباهه على مسؤولياته الرئيسية والأساسية، وأن ينهي نظره غير القانوني في ملف إيراني النووي. وفي هذا السياق، ينبغي على المجلس أن يسمح للوكالة بأن تضطلع بواجباتها في جو هادئ خالٍ من التوتر والدوافع السياسية، وبدون تخمينات سياسية متحيزة من جانب تلك البلدان التي ثبت مرارا وتكرارا بطلان تصريحاتها التي لا أساس لها.

منوشهر **متكي**
وزير خارجية
جمهورية إيران الإسلامية